م/ الماليه العامه الوظيفيه وابرز مرتكزاتها

1-زياده الدور الاقتصادي للدوله واتساع نطاق تدخلها في الحياه الاقتصاديه او الاجتماعيه وعند وجود ركود تتبع :

1. زياده النفقات العامه مما يؤدي الى رفع الطلب الكلي .
2. تخفيض الضرائب لزياده القدره الشرائيه لزياده الطلب على شراء السلع والخدمات مما يؤدي الى رفع الطلب الكلي .

2-تعدد مصادر الايرادات العامه اللازمه لتحويل النفقات العامه المتزايده كالقروض العامه والاصدار النقدي الجديد بالاضافه للضرائب.

3-ضروره احلال التوازن الاقتصادي الكلي حتى وان ادى ذلك الى التضحيه بالتوازن الجزئي (توازن الموازنه العامه).

م/ الماليه العامه المحايده

1. انها ماليه غير حساسه اي لا تبدي اي استجابه او تأثير بالتقلبات التي تحدث بالدوره الاقتصاديه وليس لها تأثير فاعل في النشاط الاقتصادي (غير حساسه بسبب محدوديه تدخل الدوله في مجالات معينه فروعها يقتصر على الامن والدفاع والقضاء )
2. تعتمد على الضرائب كمصدر اساسي لتحويل الانفاق العام الموجه لانشطه الدوله الحارسه.
3. لا يسمح للدوله باللجؤ الى الافراد و الاقتراض منهم من خلال طرح الاسهم والسندات لان هذا يتعارض مع الاسلوب الحياد المالي .
4. لا تستخدم اسلوب التمويل بالعجز من خلال الشروع بالاصدار الجديد لمعالجه الفجوه في مصادر الايرادات العامه .
5. الاهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانيه العامه ( جانب الايرادات العامه = جانب النفقات العامه) اي عدم قبول العجز ولا يسمح بتكوين فائض حالي بغض النظر عن المتطلبات التوازن الاقتصادي اي رفض اي تنظيم للميزانيه العامه لا يتضمن توازنا حسابيا بين النفقات العامه او الايرادات العامه.